

Distr.: General  
31 August 2018

Original: Arabic

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام الرابع والخمسين عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/777):

تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية التعبير عن أسفها لاستمرار معدي تقارير الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" في تحجهم السليبي المسيس والعدائي تجاه الجمهورية العربية السورية ومؤسساتها، واستمرارهم في هذا التقرير بتجاهل الشواغل والاستفسارات التي كانت حكومة الجمهورية العربية السورية قد طرحتها سابقاً على موظفي الأمانة العامة المعنيين ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في معرض ردها على التقارير الحادي والخمسين والثاني والخمسين والثالث والخمسين والتقارير التي سبقتها. ولقد كان بإمكان معدي التقرير إضفاء نوع من المصادقية والمهنية على تقارير الأمانة العامة ذات الصلة لو قاموا بالرد منطقياً على هذه التساؤلات.

تُقيّم الجمهورية العربية السورية التقرير الحالي بأنه، وكسابقه، تقرير بعيد كل البعد عن الواقع الإنساني الحقيقي في الجمهورية العربية السورية وعمما يحتاجه السوريون لتخفيف معاناتهم وظروفهم الصعبة وتعزيز قدرتهم على الصمود، إذ لا تزال هذه التقارير تُستغل في تشتيت الجهود الدولية التي يجب أن تنصب على محاربة الإرهاب في سورية ووقف مصادر تمويله، دعماً لقدرة السوريين على العيش بأمن وكرامة وازدهار.

وتُكرّر الحكومة السورية تأكيدها على أن استمرار هذا النهج المسيس في إعداد التقارير من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيؤدي إلى سمعة ومصادقية الأمم المتحدة، ولن يلي بالنتيجة إلا أجدات بعض الدول النافذة في مجلس الأمن وحكومات دولٍ أخرى في المنطقة.

تُذكّر الحكومة السورية فيما يلي بموقفها بشكل عام من الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية، ومن التقرير الحالي:



• تستكمل الدولة السورية يوماً بعد يوم، بجهود مؤسساتها وبدعمٍ شعبي لهذه الجهود وبدعمٍ دولي من أصدقاء سورية الحقيقيين الذين يؤمنون بمبادئ القانون الدولي، تحقيق الإنجازات الميدانية الهامة باتجاه تحرير الأراضي السورية من الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تنتشر بين المدنيين وتتخذهم دروعاً بشرية وتستغلهم وتجنّد أطفالهم وتستولي على المساعدات الإنسانية المرسلة إلى محتاجيها. وإن هذه الإنجازات والجهود الكبيرة للمؤسسات الوطنية السورية هي التي أمّنت الدعم للسوريين وسهّلت وصول مساعدات الأمم المتحدة إليهم، وكان آخر هذه الإنجازات تحرير مناطق الجنوب السوري من الجماعات الإرهابية المسلحة التي انتشرت هناك، خاصة تنظيمي ”داعش“ و”جبهة النصرة“ الإرهابيين، الأمر الذي ساهم في تعزيز وصول المساعدات الإنسانية وعودة السوريين المهجرين واللاجئين إلى مناطقهم في الجنوب السوري فور انتهاء تحرير هذه المناطق وتنظيفها من المتفجرات التي خلفها الإرهابيون. ولقد كان حرياً بالأمم المتحدة أن تُشيد بهذه الإنجازات في إطار الحرب على الإرهاب، بدلاً من توجيه الانتقاد للأطراف التي حققت هذه الإنجازات.

• تُكرّر الجمهورية العربية السورية رفضها تسمية معدي التقرير للجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تنتشر في الجنوب السوري، خاصة تنظيمي ”داعش“ و”جبهة النصرة“ الإرهابيين، بـ”المعارضة المسلحة من غير الدول“، بالرغم من علم معدي التقرير بأنها تنظيماتٌ مدرجة في قوائم مجلس الأمن ذات الصلة بتنظيمي ”القاعدة“ و”داعش“ الإرهابيين والكيانات والأفراد المرتبطين بهما. وترفض الجمهورية العربية السورية أيضاً تسمية معدي التقرير لعناصر منظمة ”الخوذ البيضاء“ الإرهابية بـ”العاملين في المجال الإنساني“، خاصة وأن هذه المنظمة كانت الأداة الاستخباراتية واللوجستية لحكومات بعض الدول الغربية في دعم تنظيمي ”داعش“ و”جبهة النصرة“ الإرهابيين، وفي فبركة مشاهد تضليل الرأي العام العالمي حول الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ناهيك عن مشاركة عناصر هذه المنظمة فعلياً في أنشطة إرهابية إلى جانب تنظيمي ”داعش“ و”جبهة النصرة“ الإرهابيين ضد السوريين وضد مؤسسات الدولة السورية. وإن عناصر هذه المنظمة هم مرتزقة إرهابيون انتهت مهمتهم بعد القضاء على المجموعات الإرهابية المسلحة التي كُلفوا بدعمها ودعم عملياتها في سورية، وما استقبل إسرائيل والأردن وبعض الدول الغربية لهؤلاء الإرهابيين إلا دليل على تواطؤ حكومات تلك الدول مع هذه الأدوات الإرهابية الرخيصة.

وفي سياق الحديث عن مسألة التوصيفات، فإن حكومة بلادي لا تزال تستغرب عجز معدي التقرير المستمر عن وصف تنظيمي ”داعش“ و”جبهة النصرة“ الإرهابيين والتنظيمات التابعة لهما والمتحالفة معهما، مثل ”جيش خالد بن الوليد“، صراحةً بالتنظيمات الإرهابية في تقاريرهم.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن هذه التوصيفات المسيسة المقدمة من قبل معدي التقرير، ما هي إلا تعبير واضح عن الانصياع للأجندات السياسية لبعض الدول، وتشدّد في هذا السياق أيضاً على أن إقامة أي تعاون أو تقديم أي دعم من أي جهة دولية أو أممية لإرهابيي منظمة الخوذ البيضاء هو انخراطٌ مباشر في دعم الإرهاب في سورية.

• تستغرب الجمهورية العربية السورية إصرار معدي التقرير على المبالغة في ذكر حوادث عابرة في مناطق سورية معينة وإيرادهم لمعلومات وإحصائيات مغلوبة مصدر معظمها هو الجماعات الإرهابية المسلحة نفسها، خاصة عناصر "الخوذ البيضاء" الإرهابية التي تعد مصدر المعلومات الأول بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الحديث عن المفوضية، تستهجن حكومة بلادي عجزها حتى الآن عن إطلاع المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الدمار الهائل والوضع الإنساني المزري للمدنيين في الرقة، بسبب قصف ما يسمى "التحالف الدولي" والمليشيات الانفصالية المتحالفة معه للمدينة المنكوبة، وذلك على الرغم من وجود تقرير أممي حول ذلك. وفي ذات السياق، تتساءل حكومة بلادي: هل راعت عمليات هذا التحالف غير الشرعي اعتبارات التناسب والحيدة والتمييز في مدينة الرقة ومحيطها وغيرها؟ وهل وثقت المفوضية الجرائم والمجازر التي ارتكبتها هذا التحالف غير الشرعي وبعض الدول العربية وتركيا في سورية؟ وهل وثقت المفوضية قيام عناصر منظمة "الخوذ البيضاء" الإرهابية بتقديم الدعم اللوجستي لعناصر تنظيمي "داعش" و "جبهة النصرة" الإرهابيين، في الشمال والجنوب السوري وأنخرطهم في القتال بجانبهما؟

• إن الجمهورية العربية السورية غير معنية بأي توصيفات يصدرها معدو التقرير كان قد ثبت سابقاً عدم صحتها ومستوى التسييس الكبير فيها، ومن بينها تغيير معدي التقرير توصيف بعض المناطق السورية من "محاصرة" إلى "صعبة الوصول" أو غير ذلك. وتؤكد أن الدولة السورية، انطلاقاً من واجبها الدستوري الوطني وانسجاماً مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) ووفقاً للمبادئ الإنسانية، تتعامل مع جميع السوريين بناءً على اعتبارات احتياجهم دون أي تمييز بينهم، وهي مستمرة في تحرير جميع الأراضي السورية من الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار إليها. كما تؤكد سورية أن جميع المناطق التي حررتها الدولة من الإرهاب قد أصبحت مناطق محررة ومفتوحة ويمكن الوصول إليها من قبل الأمم المتحدة وكل الجهات الدولية المهادفة إلى تقديم الدعم الإنساني الحقيقي والمخلص للسوريين دون تمييز ودون أية قيود أو شروط.

وُصِّحَت الجمهورية العربية السورية لمعدي التقرير مصطلحاتهم، وذلك بالتأكيد على أنه لا تزال في سورية مناطق محاصرة من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة التي تحاصر المدنيين من الداخل وتمنعهم من الخروج وتمنع عنهم المساعدات الإنسانية، كما هو الوضع على سبيل المثال في إدلب حالياً.

• تطالب الجمهورية العربية السورية الأمانة العامة ومجلس الأمن والدول الأعضاء بضرورة الضغط على حكومات الدول والكيانات الإقليمية التي تفرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب ضد سورية، حكومةً وشعباً ومؤسساتٍ وقطاعاً خاصاً ورجال أعمالٍ وقطاعاتٍ خدمية، كالصحة والتعليم والطاقة، من أجل وضع حدٍ نهائي لهذه التدابير القسرية غير الشرعية فوراً. وتؤكد سورية أن استمرار فرض هذه التدابير غير الشرعية يعتبر العائق الأبرز حالياً أمام تعزيز تأمين احتياجات السوريين الأساسية ودعم وضعهم الإنساني والمعيشي وتأمين المتطلبات اللازمة لتهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين واللاجئين السوريين إلى مناطقهم وحياتهم الطبيعية. وإن تغاضي معدي التقرير عن هذه المسألة الهامة يعتبر دليلاً واضحاً على عدم التزامهم الجاد بولايتهم بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، رغم إدراكهم التام لفداحة أثر هذه التدابير القسرية على الوضع الإنساني والمعيشي للسوريين.

- ترفض الجمهورية العربية السورية الخلط في الولايات والاختصاصات الذي مارسه معدو التقرير من خلال الحديث عن الوضع السياسي وطرح مصطلحات مسيسة لا علاقة لها بولايتهم ولا باختصاصهم الذي يفترض أن يعنى بالوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية.
- فيما يخص حديث معدي التقرير عن أن الأمم المتحدة ليست طرفاً فيما أسموه ”اتفاقات إخراج المدنيين“، تؤكد الجمهورية العربية السورية أولاً على أنه لا وجود لاتفاقاتٍ لإخراج المدنيين، وأنه كان حرياً بالأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يكونا طرفاً فاعلاً وأساسياً في اتفاقات المصالحة الوطنية والتهدئة، هذا فيما لو أرادت المنظمة الأممية فعلاً أن تفضح ممارسات الإرهابيين ضد المدنيين خلال حصارهم للمناطق المأهولة، وأن تكون حاضرة في التوصل إلى المصالحات الوطنية وتسوية أوضاع المسلحين حقناً لدماء السوريين، إلا إذا كانت مهمة الأمم المتحدة هي شيء آخر غير ذلك.
- ترفض الجمهورية العربية السورية التسييس الواضح الذي انتهجه معدو التقرير وتنفي بشكلٍ قاطع الادعاءات المفبركة في سياق حديثهم عن عمليات الدولة السورية لتحرير الجنوب السوري من الإرهاب، وتؤكد أن هذه العمليات قد راعت الاعتبارات الإنسانية انطلاقاً من حرص الدولة السورية على سلامة وأمن مواطنيها وتأمين الحماية اللازمة لهم، حيث وفّرت الممرات الآمنة ومراكز الإيواء والمساعدات الإنسانية الأساسية التي كانت الأساس في كل دعم إنساني دولي قُدّم للجنوب السوري لاحقاً، ومن ثم إعادة المدنيين إلى مساكنهم فور انتهاء عمليات تحرير مناطقهم من الإرهاب، كما أن هذه العمليات تأتي في سياق التزام الدولة السورية بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وفي مقدمتها القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).
- إن محاولة معدي التقرير التغاضي عن مسألة تدني مستوى التمويل الدولي المقدم لسورية وربط المانحين تمويلهم بشروط سياسية تتعارض مع مبادئ العمل الإنساني، بخلاف ما يزعمونه في مؤتمراتهم الاستعراضية، لا تلغي حقيقة أن ذلك السلوك غير المسؤول من معظم المانحين هو العقبة الحقيقية أمام تعزيز الاستجابة للاحتياجات العاجلة للسوريين وتأمين متطلباتهم الأساسية، خاصة في المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب، والتي يعود المدنيون إليها. كما أن هذا السلوك المسيس يشكل عائقاً أمام الخطط الطموحة لإعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم.
- تؤكد الجمهورية العربية السورية أن التسهيلات الكبيرة التي قدمتها الدولة السورية للمنظمات الأممية والدولية بلغت مستوياتٍ قياسية خلال الأشهر الماضية ساهمت في تعزيز الدعم الإنساني للمحتاجين السوريين، سواء من خلال منح موظفي هذه المنظمات سمات الدخول المطلوبة إلى سورية، أو تقديم التسهيلات اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية للمناطق السورية، وهو ما أقرّ به معدو التقرير في الفقرة ٢٥ منه والتي تدحض كل المحاولات الرامية إلى اتهام الدولة السورية بالتقصير في تيسير العمل الإنساني في سورية، إلى جانب أنها تؤكد أن الأرقام الواردة في التقرير حول التأشير غير صحيحة، وأن الجهات الرسمية السورية تعاملت مع كل طلبات السمات بكل سرعة وموضوعية دون استثناء.

• تأسف الجمهورية العربية السورية لقيام معدي التقرير، وبما ينسجم مع توجهات بعض الدول الغربية، بالترويج وبشكلٍ معيب للمساعدات عبر الحدود التي ثبت عدم جدواها وعدم ضمان وصولها إلى مستحقيها من المدنيين، حتى باتت تعتبر بشكلٍ أو بآخر دعماً غير مباشر للإرهابيين الذين يستولون على هذه المساعدات، وأحد عوامل استمرارية أنشطتهم الإرهابية في سورية. وتأسف سورية لاستمرار محاولات معدي التقرير تلميع صورة السلطات التركية في الفقرة ٢٧ من التقرير، متجاهلين أن العدوان التركي على عفرين هو سبب نزوح الآلاف من سكان المدينة ومعاناتهم الإنسانية.

بناءً على الملاحظات آنفة الذكر، تُعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على ضرورة تصويب نهج القائمين على إعداد تقارير الأمانة العامة ذات الصلة بالوضع الإنساني في سورية، وذلك من خلال استعادة ثقة الحكومة السورية بالمنظومة الإنسانية للأمم المتحدة، والتزام القائمين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمبادئ الموضوعية والشفافية والحياد.

وتُحدد الجمهورية العربية السورية دعوتها مجلس الأمن لوقف هذه التقارير الشهرية التي يعتبرها الكثيرون مضيعةً للوقت والمال والموارد البشرية، والاستعاضة عنها بتقارير ربع سنوية تراعي أصول المهنية والمصداقية.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري  
المندوب الدائم  
السفير